

Distr.: General
14 October 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الثامنة

أبوظبي، ١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

المنع

حالة تنفيذ القرارات ٥/٧ و ٦/٧ الصادرين عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

١- رحّب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته السابعة المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بالتقدّم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة في تنفيذ القرار ٦/٦ المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ والمعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، وسائر القرارات السابقة له المتعلقة بمنع الفساد. ويهدف مواصلة الجهود العالمية، اعتمد المؤتمر قراريين يركّزان على منع الفساد وهما: القرار ٥/٧، المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد" والقرار ٦/٧، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". وطلب المؤتمر أيضاً إلى الأمانة أن تقدّم إلى المؤتمر في دورته الثامنة وإلى الاجتماعات التي ستعقدها هيئاته الفرعية في فترة ما بين الدورات تقريراً عن تنفيذ هذين القرارين.

٢- ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة بشأن تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧، ويُقصد منه أن يشكّل أساساً لمناقشة المؤتمر حول سبل المضي قدماً في منع الفساد تدريجياً وبفعالية. ويتناول التقرير جميع المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأطراف على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بدعم من الأمانة، لتنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧ خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩).

* CAC/COSP/2019/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

011119 011119 V.19-10202 (A)



ثانياً- معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧

ألف- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

٣- أهاب المؤتمر، في قراره ٥/٧ و ٦/٧، بالدول الأطراف أن تواصل وتعزّز التطبيق الفعّال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن المؤتمر. ورحّب المؤتمر بما أبدته الدول الأطراف من التزام وما بذلته من جهود لتوفير معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد تقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها ونشرها في سياق أداء مهامها بصفتها مرصداً دولياً. وطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل تبادل المعلومات، كما طلب إلى الأمانة، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها بصفتها مرصداً دولياً، بأن تقوم مثلاً بتحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد بإدراج المعلومات ذات الصلة.

٤- وبناء على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) جمع المعلومات، وأتاح من خلال الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل^(١) جميع المعلومات المقدّمة من الدول الأطراف قبل كل اجتماع للفريق العامل، وكذلك العروض الإيضاحية المقدّمة أثناء الاجتماعات والتقارير ذات الصلة، إلى جانب روابط إلى موارد مرجعية أخرى.

باء- دعم أطر مكافحة الفساد القانونية والسياساتية للدول

١- دعم الدول في صوغ قوانين تركز على الأحكام المتعلقة بمنع الفساد

٥- دعم المكتب اعتماد قوانين مختلفة تغطي المسائل المتعلقة بمنع الفساد، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة في صوغ التشريعات بشأن تعديل القوانين أو صوغ مشاريع قوانين ولوائح تنظيمية جديدة. واعتمدت القوانين التالية، التي قدّم المكتب الدعم في صوغها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير: قانون مكافحة الفساد (غينيا)؛ ولوائح المحكمة العليا بشأن المسؤولية الجنائية للشركات (إندونيسيا)؛ ومشروع قانون إنشاء لجنة معنية بمكافحة الفساد (الصومال)؛ وقانون مكافحة الفساد (تايلند)؛ ومشروع قانون مكافحة الفساد (جزر سليمان)، بدعم من المشروع الإقليمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الفساد، وهو مبادرة مشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تهدف إلى ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته بصورة أكثر فعالية في منطقة المحيط الهادئ.

٦- كما أُسديت المشورة إلى ١٩ بلداً في شكل حلقات عمل أو تعليقات بشأن ٢٤ مشروع قانون ولائحة تنظيمية، بما في ذلك بشأن حماية المبلّغين عن المخالفات والنزاهة في القطاع العام وإنشاء هيئات مكافحة الفساد.

(١) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html

٢- مساعدة الدول في وضع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد

٧- دعم المكتب وضع سياسات أو استراتيجيات متنوعة لمكافحة الفساد في ٢٠ بلدا. فقد اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ استراتيجية مكافحة الفساد في كيريباس، وأطلقت الخطة الوطنية لمكافحة الفساد في ماليزيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وخطة العمل الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد في سرى لانكا في آذار/مارس ٢٠١٩، في حين أطلقت الكويت أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٨- وعلى الصعيد الإقليمي، عقد المكتب في مدينة بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حلقة عمل بشأن وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها لصالح مسؤولين من أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبية وهي: بليز وبنما وجامايكا وغرينادا. وأطلع المشاركون على الأساس المنطقي لإعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد واعتمادها، وعلى المنهجية التي وضعها المكتب لتحديد الأولويات، وكيفية تنفيذ هذه الاستراتيجيات على نحو فعال.

٩- وعلى المستوى القطري، قُدم الدعم إلى إكوادور وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وسري لانكا وفانواتو والكويت وكيريباس وميانمار وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وهاييتي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نظّم المكتب حلقة عمل لصالح لجنة مكافحة الفساد في ميانمار حول وضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتنفيذها، وإنشاء وحدة لمكافحة الفساد. ودعم المكتب إنشاء لجنة الخبراء الدوليين المعنيين بمكافحة الفساد في إكوادور. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، شارك المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اجتماع رفيع المستوى مع هيئة مكافحة الفساد في الكويت (نزاهة) بشأن وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

١٠- وعقدت عدّة حلقات عمل واجتماعات لمناقشة نماذج الرصد والتقييم والإبلاغ. فعلى سبيل المثال، دعم المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٩ حلقة عمل بشأن تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في هايتي لعام ٢٠٠٩. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، حضر المكتب في سرى لانكا إطلاق المؤتمر الوطني لخطة العمل الاستراتيجية لمكافحة الفساد، وعقد اجتماعا لمناقشة توفير المزيد من فرص التدريب للموظفين الجدد المعنيين بالنزاهة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، يسّر المشروع الإقليمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الفساد حلقة عمل عقدت بغرض استعراض خطة العمل لمكافحة الفساد في بابوا غينيا الجديدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وصوغ خطة العمل الجديدة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. كما عقد المشروع المشترك حلقة عمل من أجل اعتماد استراتيجية مكافحة الفساد في توفالو، وكذلك حلقة عمل وطنية لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٣- النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون في القطاع العام

(أ) منع تضارب المصالح واستحداث نُظم لإقرارات الذمة المالية

١١- على الصعيد الإقليمي، عقد المكتب حلقة عمل أقاليمية في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح في جنوب وشرق آسيا من أجل

تعزيز فعالية الآليات الوطنية لمنع الفساد. وشملت مواضيع حلقة العمل تطبيق البيانات المفتوحة على الملكية الانتفاعية للشركات وإقرارات الذمة المالية الخاصة بالموظفين العموميين.

١٢- وخلال عام ٢٠١٩، نُفذ المشروع الخاص بتسريع تنفيذ الاتفاقية في منطقتين جديدتين: أمريكا الجنوبية والمكسيك، والجنوب الأفريقي. وفي هذا السياق، أُوفدت بعثات استكشافية وعُقدت اجتماعات في شيلي (آذار/مارس ٢٠١٩) وفي بوتسوانا و جنوب أفريقيا وزامبيا (حزيران/يونيه ٢٠١٩) بهدف تحديد مجالات العمل ذات الأولوية في تينك المنطقتين. وفي كلتا الحالتين، حُدّد تضارب المصالح وإقرارات الذمة المالية باعتبارهما مجالين من المجالات المواضيعية الرئيسية. وفي كارتاخينا، كولومبيا، أنشئت في أيار/مايو ٢٠١٩ المنصة الإقليمية لتسريع تنفيذ الاتفاقية في أمريكا الجنوبية.

١٣- وعلى الصعيد الوطني، قَدّم المكتب الدعم إلى الجزائر وسري لانكا وغرينادا وفيت نام وكمبوديا في شكل دراسات استشارية وفرص تدريب وتقييمات.

(ب) تدابير الشفافية

١٤- في أيار/مايو ٢٠١٩، عقد المكتب في براغ اجتماعا لفريق خبراء بشأن الشفافية في التمويل السياسي، بالشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وناقش أربعة عشر خبيرا في مجالي التمويل السياسي وتدابير مكافحة الفساد خارطة طريق بشأن كيفية زيادة الشفافية، بما في ذلك مبادئ مقترحة بشأن الشفافية في التمويل السياسي تهدف إلى مكافحة الفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات على نحو أكثر فعالية.

١٥- وفي فانواتو، واصل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمهما المشترك لتفعيل السياسة التي اعتمدت مؤخرا بشأن الحق في الحصول على المعلومات، وذلك بإعداد دليل مستعملين لصالح الموظفين المعنيين بالحق في الحصول على المعلومات، وكذلك وثائق إضافية أخرى ذات صلة. ونُظّم حدث تدريبي لاحق للموظفين في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٦- ودعم المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وضع قانون بشأن الحصول على المعلومات في كمبوديا، وقَدّم تعليقات على مشروع القانون في عام ٢٠١٨.

(ج) الإبلاغ عن الفساد

١٧- حُدّدت الحاجة إلى تحسين حماية المبلّغين عن المخالفات من خلال استعراضات تنفيذ الاتفاقية باعتبارها واحدة من المجالات التي قُدّم بشأنها أكبر عدد من طلبات المساعدة التقنية. وقد حُدّدت المنصات الإقليمية الأربع، في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي و جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، هذا الموضوع باعتباره أولوية إقليمية ضمن الإطار العام للمشروع الخاص بتسريع تنفيذ الاتفاقية.

١٨- ونظمت المنصة الإقليمية لأمريكا الجنوبية والمكسيك في أيار/مايو ٢٠١٩ لقاءً جمع مشاركين من تسعة بلدان (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك) لمناقشة الموضوع والاتفاق على توصية وخطة عمل بهذا الشأن. وعقدت المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي اجتماعها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وناقشت موضوع حماية المبلغين عن المخالفات باعتبارها أحد المواضيع الأربعة ذات الأولوية. وقد نظمت المنصتان الإقليميتان الأخرتان بالفعل حدثين بشأن حماية المبلغين في الأعوام الأخيرة، هما: مؤتمر لشبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ، عُقد في فيجي في آب/أغسطس ٢٠١٧، وحلقة عمل لفائدة ستة بلدان من جنوب آسيا، عُقدت في ملديف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٩- وبغية تقديم الدعم لغرض المتابعة، أوفد المكتب عدّة بعثات لتقييم الاحتياجات بشأن حماية المبلغين والشهود في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، بما في ذلك في زنجبار، في عام ٢٠١٨، وفي رواندا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وجنوب السودان في آذار/مارس ٢٠١٩.

٢٠- وعلى الصعيد الوطني، عقد المكتب عدّة حلقات عمل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات لفائدة جهات معنية متعدّدة في جمهورية تنزانيا المتحدة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩، وفي ماليزيا في آب/أغسطس ٢٠١٩ لمناقشة التعديلات التي يمكن إدخالها على قانونها المعني بحماية المبلغين عن المخالفات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت في إثيوبيا في تموز/يوليه ٢٠١٩ حلقة عمل لبناء القدرات بشأن آليات الإبلاغ وتدابير حماية المبلغين عن المخالفات.

٢١- وقدم المكتب تعليقات على الأطر القانونية القائمة ومشاريع القوانين في بنما وكينيا ومدغشقر واليونان. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قُدمت المساعدة في صوغ التشريعات إلى الصومال فيما يتصل بالبند المتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات في مشروع قانون مكافحة الفساد، ولا يزال تقديم مزيد من المساعدة مستمرا. وقُدمت مساعدة مماثلة إلى بربادوس فيما يتعلق بمشروع قانون النزاهة في الحياة العمومية.

٢٢- وقدم المكتب محاضرات عن طريق وصلات الفيديو إلى ممثلين عن الحكومة المكسيكية بشأن التطورات العالمية في مجال حماية المبلغين عن المخالفات. ويُشار في القسمين زاي وحاء أدناه إلى الإسهامات المقدّمة في العديد من المنتجات المعرفية، وخصوصا بشأن الإبلاغ عن المخالفات في الرياضة وفيما يتعلق بالجرائم المتصلة بمصائد الأسماك وأحد نماط مبادرة التعليم من أجل العدالة (المبادرة).

(د) المشتريات والمالية العامة

٢٣- بدأ المكتب في إعداد كتيب عن عمليات تقييم مخاطر الفساد والاحتيال بهدف مساعدة البلدان على تحسين استبانة مخاطر الفساد والتخفيف منها، تعزيزا لتنفيذ الفقرة ٢ (د) من المادة ٩ من الاتفاقية. وقد نوقش المشروع الأول للكتيب في اجتماع فريق خبراء عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحُدث بعد تلقي تعليقات ومواد إضافية، وسيوضع في صيغته النهائية بحلول نهاية العام.

٢٤- وعلى الصعيد الإقليمي، حُدّد الاشتراء العمومي باعتباره أولوية إقليمية في جميع بلدان شرق أفريقيا المشاركة في المنصة الإقليمية في إطار المشروع الخاص بتسريع تنفيذ الاتفاقية. وفي

آذار/مارس ٢٠١٨، عُقدت حلقة عمل إقليمية في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ركزت على تقديم تحليل شامل لنظم الاشتراء العمومي في البلدان الثمانية المشاركة (إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وكينيا).

٢٥- وعلى الصعيد الوطني، عُقدت حلقات عمل في إندونيسيا وكمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ على التوالي لاستبانة مخاطر الفساد في عمليات الاشتراء. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل في شباط/فبراير ٢٠١٨، بالتعاون مع ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة، من أجل وضع دليل بشأن معالجة الفساد المرتبط بمشتريات تكنولوجيا المعلومات. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، قُدم في الدوحة تدريب إلى وزارة الطاقة والصناعة في قطر على استبانة مخاطر الفساد في عمليات الاشتراء.

٢٦- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قُدم المكتب مساعدة تقنية إلى وزارة العدل والشفافية المؤسسية من أجل وضع دليل بشأن الاشتراء العمومي يدعم الحكومات دون الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة في الاضطلاع بعمليات الاشتراء على نحو يتسم بالشفافية، تماشياً مع المادة ٩ من الاتفاقية. وقد نُشر الدليل رسمياً في تموز/يوليه ٢٠١٩.

جيم - ضمان تمتع هيئات مكافحة الفساد بالاختصاصات اللازمة

١- تعيين السلطات المختصة

٢٧- حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تلقى الأمين العام إشعارات من ١١٧ دولة طرفاً بتعيين ما مجموعه ١٧٧ سلطة مختصة يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على صوغ تدابير محدّدة لمنع الفساد وتنفيذها، وفقاً لمقتضيات الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية. وثمة قائمة محدّثة في هذا الصدد متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة في دليل إلكتروني على موقع شبكي (https://www.unodc.org/compath_unccac/en/index.html).

٢- دعم هيئات مكافحة الفساد

٢٨- قُدم المكتب إلى هيئات مكافحة الفساد في العديد من البلدان المساعدة والتدريب من أجل تنفيذ ولاياتها. وتضمّن ذلك الدعم توفير المساعدة على التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الفساد، بما في ذلك في مجالات مثل التحقيقات المالية وأساليب الاستجواب وإجراء المقابلات وإدارة القضايا، وكان ذلك في كثير من الأحيان للاستجابة للتوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى. وبما أنّ تلك المساعدة ترتبط موضوعياً بفصول أخرى من الاتفاقية ولا تندرج في النطاق الرئيسي للقرارين ٥/٧ و٦/٧، فهي لم تُدرج في هذا التقرير.

٢٩- وقُدم المكتب الدعم إلى هيئات مكافحة الفساد التالية بشأن أمور منها وضع خطط عمل وطنية لمكافحة الفساد وإدارة مخاطر الفساد، وهي: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (الجزائر)؛ ولجنة مكافحة الفساد (بنغلاديش)؛ ولجنة مكافحة الفساد (بوتان)؛ ووحدة مكافحة الفساد (كمبوديا)؛ ولجنة حقوق الإنسان وتسيير العدالة (غانا)؛ ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (الهند)؛ واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (إندونيسيا)؛ والهيئة الحكومية للتفتيش ومكافحة الفساد

(جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ ولجنة مكافحة الفساد ووحدات الاستخبارات المالية (ملديف)؛ ولجنة مكافحة الفساد (ميانمار)؛ وجهاز الشرطة ووحدات الاستخبارات المالية (بالاو)؛ والهيئة الوطنية المعنية بالشفافية والوصول إلى المعلومات (بنما)؛ واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (جزر سليمان) التي ستُنشأ قريباً؛ ولجنة التحقيق في ادعاءات الرشوة أو الفساد (سري لانكا)؛ ولجنة مكافحة الفساد (دولة فلسطين)؛ ولجنة مكافحة الفساد (تيمور - ليشتي)؛ ومكتب منع الفساد ومكافحته (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والمدعون العامون ووحدات الاستخبارات المالية (جزر كايمان).

٣٠- وفي سياق متابعة الفقرة ١٧ من القرار ٦/٧، الذي طلب فيه مؤتمر الدول الأطراف إلى المكتب أن يُعدّ منتجات معرفية ومذكرات إرشادية وأدوات تقنية بشأن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية، بما في ذلك استبانة الممارسات الجيدة النسبية، عقد المكتب في تموز/يوليه ٢٠١٨ اجتماعاً لفريق الخبراء العالمي المعني بمبادئ جاكرتا في كولومبو. وضمّ الاجتماع أكثر من ٣٠ خبيراً دولياً، وبوجه خاص ممثلين من هيئات مكافحة الفساد من جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب عرضاً إيضاحياً بشأن مبادئ جاكرتا إلى رابطة مفوضيات النزاهة وهيئات مكافحة الفساد في بلدان الكاريبي في مؤتمره السنوي الذي عُقد في جورج تاون، جزر كايمان، في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٣- تحسين تنسيق مبادرات مكافحة الفساد

٣١- واصل المكتب تنفيذ مساعدته التقنية باتباع نهج متعدد الطبقات مُصمّم وفقاً لمواضيع محدّدة. واضطلع بعمليات تبادل للخبرات وأنشطة للتوعية أو التعلّم على الصعيد العالمي أو الإقليمي من أجل الوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز التأثير ودعم جداول الأعمال العالمية أو الإقليمية. وقدّمت مساعدات أكثر تعمّقاً على الصعيد القطري بناءً على الطلب.

٣٢- وعلى الصعيد العالمي، دعم المكتب تنظيم اجتماع اللجنة التنفيذية والمؤتمر السنوي العاشر والاجتماع العام للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، تحت عنوان "مرور ١٥ عاماً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الإنجازات والآفاق"، الذي عُقد في فيينا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٣٣- وعلى المستوى الإقليمي، عمل المكتب بالتعاون وثيق مع رابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا من أجل عقد حلقات عمل إقليمية بشأن الاشتراء وحماية المبلّغين عن المخالفات، وهو ما تبيّن الأقسام ذات الصلة من هذا التقرير. بمزيد من التفصيل. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، قدّم المكتب في بروكسل تدريباً على إقرارات الذمة المالية والتعامل مع الثروة غير المعلّلة لفائدة بلدان الشراكة الشرقية. والشراكة الشرقية هي مبادرة مشتركة تضم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وستة شركاء من أوروبا الشرقية: أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

٣٤- وعلى المستوى القطري، ضمّ العديد من حلقات العمل والأحداث التدريبية الخاصة ببناء القدرات، والمبينة في هذا التقرير، جهات معنية متعدّدة على الصعيد الوطني (من ضمنها سلطات مكافحة الفساد، ووكالات إنفاذ القانون، والجهات الفاعلة القضائية، ووحدات الاستخبارات المالية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص)، بهدف تشجيع وتحسين التنسيق فيما بينها على الصعيد الوطني بغية التصدي لمخاطر الفساد بمزيد من الفعالية والكفاءة.

دال - تعزيز نزاهة نظام العدالة الجنائية

١ - نزاهة القضاء

٣٥ - كان إنشاء الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٨ هو إحدى النتائج الرئيسية للبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، التابع للمكتب. وقد عززت الشبكة التعلّم من النظراء ودعمت الأنشطة فيما بين القضاة عن طريق الاجتماعات الافتراضية والحضورية، مما ييسر الوصول إلى الموارد ذات الصلة، ومواصلة تطوير النواتج والأدوات والمبادئ التوجيهية المعرفية. ويتضمن موقع شبكي مخصّص معلومات مفصّلة عن خدمات الشبكة وأنشطتها، ويتيح الوصول إلى مكتبة إلكترونية واسعة للموارد المعرفية وحيز مقيّد الدخول يمكن من خلاله للمشاركين في الشبكة التواصل والتفاعل فيما بينهم (www.unodc.org/ji). ويتضمن الموقع الشبكي أيضا سلسلة ملفات صوتية رقمية ومقالات رأي منتظمة يكتبها قضاة، وكذلك قاعدة لبيانات الاتصال بأعضاء الشبكة.

٣٦ - وفي إطار الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، استحدثت المكون المتعلق بنزاهة القضاء في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع للمكتب جيلا جديدا من الأدوات التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء. والقصد من هذه الأدوات هو تزويد القضاة بالمعارف والمهارات العملية اللازمة لاستبانة العضلات الأخلاقية التي تواجههم في عملهم اليومي وإيجاد حلول لها. وتتكوّن مجموعة المواد التدريبية من ثلاثة عناصر، هي: دورة تعلم إلكترونية تفاعلية تتناول مختلف جوانب سلوك الجهاز القضائي وأخلاقياته؛ ودورة تدريبية موجهة ذاتيا تعدّ نسخة بديلة غير قائمة على الإنترنت من دورة التعلم الإلكتروني؛ ودليل للمدربين لاستخدامه في الأنشطة التدريبية الأكثر تعمقا والتدريب وجها لوجه. وهذه الموارد متاحة حاليا باللغات الإنكليزية والإسبانية والبرتغالية والروسية والعربية والفرنسية. وقد التزمت أكثر من ٤٠ ولاية قضائية، تُسمى أيضا المواقع التحريية، بالبدء في تنفيذ أنشطة تدريبية وطنية أو إقليمية تقوم على هذه الأدوات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين على الصعيد العالمي واثنتان على الصعيد الإقليمي بغية تدريب المدربين القضائيين على كيفية استخدام الأدوات التدريبية وتكييفها لاحتياجات سياقهم المحلية.

٣٧ - وقد أحرزت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء تقدما كبيرا في تنفيذ خطة عملها للفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩، بما في ذلك إعداد عدّة منتجات معرفية بشأن المواضيع التالية: استخدام القضاة لوسائط التواصل الاجتماعي؛ ومسائل نزاهة القضاء المتصلة بنوع الجنس؛ ودور الحصانات القضائية في ضمان نزاهة القضاء؛ وإعداد مدونات لقواعد السلوك. وقد عُقدت ثلاثة اجتماعات لأفرقة خبراء بشأن هذه المواضيع من أجل مناقشة المنتجات المعرفية وجمع المزيد من المدخلات والخبرات. فعلى سبيل المثال، عُقد اجتماع لفريق خبراء بشأن النزاهة القضائية في سول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بهدف استكشاف المسائل الجنسانية في الأمور القضائية، وهو موضوع طُرح في الوقت الملائم خلال الحملة العالمية للقضاء على العنف ضد المرأة. وركّزت اجتماعات أفرقة الخبراء الأخرى على استخدام القضاة لوسائط التواصل الاجتماعي، والحصانات القضائية.

٣٨ - وواصل المكتب دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز نزاهة القضاء. وعُقدت دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة عدّة بلدان منها إكوادور وفيت نام وكابو فيردي وكوت ديفوار وهاييتي.

٣٩ - وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة في

عام ٢٠١٩، شارك المكوّن المتعلق بنزاهة القضاء في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع للمكتب بنشاط في العديد من المناقشات، وعقد أحداثًا جانبية للنظر في جوانب محدّدة تؤثر على العدالة، وهي الاستقلال القضائي ونوع الجنس والتنوع.

٤٠ - وعلى سبيل المثال، قدّم البرنامج المعني بتعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا ("كريمجست")^(٢) الدعم، بالتعاون مع الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، إلى محكمة العدل الوطنية في إكوادور في عقد حلقة عمل إقليمية لتدريب المدربين بشأن السلوك القضائي والأخلاقيات القضائية في حزيران/يونيه ٢٠١٩، حضرها ٢٦ مشاركًا منهم ٧ من النساء. كما خصّص جزء من حلقة العمل لمساعدة المدربين على تكييف دليل المدربين حسب الظروف الوطنية لكل بلد واللوائح الحالية المنظمة للأخلاقيات القضائية على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

٢ - نزاهة الادعاء العام

٤١ - يُستعرض حاليًا الفصل المتعلق بخدمات الادعاء في دليل التنفيذ وإطار التقييم بشأن المادة ١١ الذي أصدره المكتب، ومن المتوقع أن يُوضع في صيغته النهائية قبل حلول نهاية عام ٢٠١٩.

٤٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقد المكتب في غانا، في إطار برنامج "كريمجست"، حلقة عمل لعدّة بلدان من غرب أفريقيا بشأن التعاون الإقليمي ونزاهة الادعاء العام. وأذكت الحلقة الوعي بشأن أدوات المكتب في هذا المجال، ومكّنت المشاركين من إجراء تقييمات مصغرة لنظّمهم الوطنية، وعززت تبادل التجارب والتحديات والممارسات الجيدة داخل المنطقة وخارجها.

٤٣ - وعلى الصعيد الوطني، عقد المكتب حلقات عمل بشأن تنفيذ المادة ١١ (التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة) لإكوادور وكوستاريكا وميانمار.

٣ - النزاهة في مجال إنفاذ القانون

٤٤ - أعدّ المكتب صيغة جديدة من "دليل تدابير مكافحة الفساد في السجون"،^(٣) الذي أُصدر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ خلال حدث خاص عُقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف.

٤٥ - وفي إطار برنامج "كريمجست"، دعم المكتب عدّة مبادرات بشأن النزاهة والمساءلة في مؤسسات إنفاذ القانون. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، نظّم المكتب في أكرا اجتماعا لفريق من الخبراء بهدف وضع الصيغة النهائية لدليل التدريب بشأن الأخلاقيات والنزاهة الذي أُعدّ بالتعاون مع إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لدائرة الشرطة في غانا.

٤٦ - وقد أدمج العمل المتعلق بمكافحة الفساد في ولايات المكتب الأخرى في إطار مشروع "كريمجست" من خلال إدراج دورات تدريبية بشأن النزاهة المؤسسية في أنشطة التدريب الإقليمية

(٢) يهدف برنامج "كريمجست"، الذي أُطلق في عام ٢٠١٦، إلى مكافحة تدفّق المخدرات غير المشروعة عن طريق تعزيز استراتيجيات إنفاذ القانون والاستراتيجيات القضائية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا، وعن طريق تعزيز تدابير التصدي العابرة للحدود الوطنية الرامية إلى الحد من عرض المخدرات.

(٣) www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/17-06140_HB_anti-corr_prisons_eBook.pdf

والوطنية الموجهة إلى جهات الوصل في مشروع التخاطب بين المطارات وبرنامج مراقبة الحاويات في أمريكا الوسطى والكاربيبي. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب وحدة الشؤون الداخلية التابعة للدائرة الوطنية للشؤون الجوية والبحرية في بنما في استحداث إجراءات تشغيل موحدة لإجراء التحقيقات، وكذلك في تحسين نظام التدابير التأديبية.

٤٧- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، ألقى ممثل عن المكتب كلمة رئيسية بشأن إدارة مخاطر الفساد في المنتدى العالمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤- النزاهة في قطاع الدفاع

٤٨- يتعاون المكتب مع برنامج إرساء النزاهة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في إطار جهد يرمي إلى تعزيز النزاهة وجهود مكافحة الفساد في قطاع الدفاع. وعلى وجه الخصوص، قدم المكتب عروضاً إيضاحية في إطار دورات تدريبية خاصة ببرنامج إرساء النزاهة في ألمانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في اجتماعات للخبراء عقدت في بروكسل في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وفي مؤتمر إرساء النزاهة التابع للناتو الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ٢٠١٩. وركزت تلك الاجتماعات على التصدي للفساد في حالات ما بعد النزاع، وتعزيز النزاهة في قطاع الدفاع، وجهود مكافحة الفساد الرامية إلى منع التطرف العنيف.

هاء- منع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

٤٩- واطب المكتب على دعم الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى تعزيز معايير القطاعين العام والخاص، بما في ذلك بالاشتراك مع التحالف من أجل النزاهة، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الشفافية الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، بما في ذلك فريق العمل التابع لها المعني بمكافحة الفساد الذي أنشأته لجنة المساعدة الإنمائية.

٥٠- وبالتعاون مع المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا، عقد المكتب في سراييفو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حلقة عمل لبناء قدرات مكافحة الفساد، لفائدة جهات فاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥١- وأصبحت الآن الأداة التفاعلية لدورات التعلّم الإلكتروني الموجهة إلى القطاع الخاص والمعنونة "مكافحة الفساد"^(٤) متاحة بـ ٣١ لغة. وقد تشارك المكتب ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في استحداث الأداة بهدف تحسين فهم المستخدمين من القطاع الخاص للاتفاقية وللمبدأ العاشر للاتفاق العالمي والمتعلق بمكافحة الفساد.

(٤) <http://thefightagainstcorruption.org>

٥٢- وقدم المكتب الدعم لأنشطة مشروع "الأعمال التجارية والحكومة ضد الفساد في كولومبيا" الذي يسعى إلى زيادة الحوار العام والخاص من أجل تعزيز التدابير التي تتناول منع الفساد وتجريمه وإنفاذ القانون بشأنه، بما يتماشى مع الاتفاقية. وقد نُفذ هذا المشروع، الذي يستمر لمدة ثلاث سنوات حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بدعم من مبادرة "سيميمنز" للنزاهة. وقد خلص التقييم المستقل النهائي للمشروع في نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى أن المشروع "يحقق النتائج المرجوة منه" وفقاً للأهداف المحددة في إطاره المنطقي. ومن المتوخى أن تتواصل هذه الأنشطة في إطار مشروع للمتابعة.

واو- تعزيز التعليم بشأن منع الفساد

٥٣- واصل المكتب تنفيذ مبادرة التعليم من أجل العدالة، التي تهدف إلى بناء ثقافة احترام القانون في أوساط الأطفال والشباب عن طريق توفير مواد تعليمية مناسبة لسنهم تتناول مواضيع تتعلق بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة وسيادة القانون، بما في ذلك الفساد، وإدماج هذه المواد في المناهج الدراسية على المستويات التعليمية كافة. وتمثل المبادرة أحد مكونات البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. وبالتعاون مع اليونيسكو، نظمت المبادرة، في إطار الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المعقودة في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٩، حدثاً جانبياً ركز على تعزيز سيادة القانون من خلال التعليم.

٥٤- وفي إطار المنتدى الإقليمي السادس لمؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، المعقود في باريس في شباط/فبراير ٢٠١٩، أصدر المكتب، بالاشتراك مع اليونيسكو، المنشور المعنون تعزيز سيادة القانون من خلال التعليم: دليل لوضعي السياسات،^(٥) في سياق الشراكة بين المكتب واليونيسكو التي تحمل اسم "التعليم من أجل المواطنة العالمية: التصرف الصحيح". والدليل موجه إلى مقرري السياسات وسائر المهنيين العاملين في قطاع التعليم الرسمي، داخل وزارات التعليم أو خارجها، الذين يسعون إلى ترسيخ سيادة القانون وثقافة احترام القانون، وبنون أشكالاً جديدة للتواصل على أساس قيم المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والشمول، وهي قيم تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم.

١- الأوساط الأكاديمية

٥٥- واصل المكتب، في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، تنفيذ النماذج التعليمية وإعدادها بغرض مساعدة المحاضرين في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي على تحسين تدريسهم لجوانب متنوعة من منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد والنزاهة والأخلاقيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد المكتب ١٤ نميطة جامعية بشأن مكافحة الفساد اعتمدت في اجتماع لفريق من الخبراء عُقد في جامعة أوكسفورد في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأعلن عن هذه النماذج في الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ويجري حالياً إعدادها للنشر.

(٥) www.unodc.org/documents/e4j/UNESCO/2795_18_Global_Citizenship_Education_for_the_Rule_of_Law_gris_complet.pdf

٥٦- وعقد المكتب، بالتعاون مع مكاتبه الميدانية وطائفة متنوعة من الجامعات المحلية، حلقات عمل إقليمية للخبراء لفائدة محاضرين جامعيين من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي بغرض تعزيز قدرة المحاضرين على تدريس النماذج الجامعية المعدة في إطار المبادرة بشأن النزاهة والأخلاقيات. كما قدمت المبادرة الدعم لحلقات عمل بشأن تدريس الأخلاقيات عُقدت في أستراليا وأوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، ترجم المكتب جميع النماذج الـ ١٤ إلى اللغة الإسبانية، وعزز مواصلة تكييفها مع السياقات المحلية من خلال برنامج أبطال الأخلاقيات التابع للمبادرة.

٥٧- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وبمساعدة من المكتب، استهلّت جامعة واغا الثانية في بوركينافاسو رسمياً برنامجاً لمنح درجة الماجستير في مجال جهود مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة ضمّ ٢٥ مهنيّاً من خلفيات متنوعة. وكان ذلك البرنامج تويجاً لعمل المكتب في بوركينافاسو منذ عام ٢٠١٦ في إطار برنامج الساحل.^(٦)

٢- التوعية في المدارس

٥٨- في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، نفذ المكتب أنشطة توعية متنوعة لفائدة طلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، استقبل "الزوربيون"، وهم شخصيات استحدثت في إطار مسلسل رسوم متحركة أُعدّ في إطار المبادرة، الوفود ونشروا رسالتهم الهامة بشأن مختلف المسائل المتعلقة بثقافة احترام القانون. وقد صُممت هذه الشخصيات الفريدة بغرض مساعدة أطفال المدارس الابتدائية على فهم الجوانب المتعددة التي تسهم في عالم يسوده السلام واحترام القانون.

٥٩- وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت هناك تسعة أفلام تعليمية عن "الزوربيون" متاحة على شبكة الإنترنت باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، وسوف تُترجم إلى العربية والروسية. وتكون أفلام "الزوربيون" مصحوبة بمواد تعليمية مقابلة تتناول جوانب مختلفة متعلقة بمنع الجريمة والنزاهة والأخلاقيات وسيادة القانون. وتشمل هذه المواد تسعة كتب مصوّرة وتسع خطط للدروس وخمسة كتب تلوين ستتاح باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، أُصدرت لعبة "Zorbify"؛ وهي أداة لابتكار شخصيات فكاهية إلكترونية تسمح للأطفال بأن يستكشفوا قدراتهم الإبداعية أثناء اللعب بشخصيات مسلسل "الزوربيون"، وأن يتعلّموا عن سيادة القانون وثقافة احترام القانون. ويروجّ حالياً بنشاط لجميع المواد المذكورة أعلاه، وقد أُدرج بعضها بالفعل في مناهج دراسية وطنية، في بلدان منها نيجيريا، في حين أبدى العديد من الدول الأعضاء مثل قطر والكويت وهابتي، بصورة رسمية أو غير رسمية، مزيداً من الاهتمام بهذه المواد.

٦٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أطلقت مبادرة التعليم من أجل العدالة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات تطبيقاً للهواتف المحمولة يُسمى "Disonante"، يُستخدم في تثقيف طلاب المرحلة الثانوية بشأن أهمية الخيارات الأخلاقية والسلوك الأخلاقي. وقد أُعدّ التطبيق بمشاركة نشطة من

(٦) يهدف برنامج الساحل إلى دعم استحداث نظم عدالة جنائية تُسَم بالكفاءة وتخضع للمساءلة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة والإرهاب والفساد في منطقة الساحل.

طلاب المدارس الثانوية من مدن مختلفة في بوليفيا. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المبادرة مشاركة طلاب من المرحلة الثانوية في إعداد ألعاب غير إلكترونية بشأن المسائل المتعلقة بسيادة القانون؛ وشمل هذا الدعم تقديم منح لمنظمتين غير حكوميتين تعملان تحديداً على الألعاب المتصلة بالفساد المتاحة على الموقع الشبكي الخاص بالمبادرة.

٦١- وبغية المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال المبادرة، دعم المكتب منظمات تعليمية من جميع أنحاء العالم تعقد بانتظام مؤتمرات لمحاكاة نموذج الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، شارك أكثر من ٦٠٠٠ طالب من جميع أنحاء العالم في مؤتمرات محاكاة نموذج الأمم المتحدة التي تدعمها المبادرة، والتي اشتمل عدد كبير منها على مناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالفساد. وقد دعمت المبادرة بنشاط المعلمين والطلاب الذين ينظمون هذه المؤتمرات بغرض ضمان أن تضيف المواضيع المطروحة للمناقشة قيمة تربوية للطلاب.

٣- جوانب أخرى للعمل مع الشباب

٦٢- يعمل المكتب أيضاً مع الشباب، من خلال مبادرة التعليم من أجل العدالة، بغية تشجيع استحداث حلول تكنولوجية للمسائل المتعلقة بسيادة القانون، بما في ذلك الفساد. ففي نيجيريا، نظمت المبادرة مسابقة "هاكاثون من أجل العدالة" طلب فيها إلى الشباب أن يستحدثوا تطبيقات للهواتف المحمولة تتناول عدّة مسائل متعلقة بسيادة القانون. وفي نهاية هذا النشاط، كان الشباب قد طوّروا أربعة نماذج أولية لتطبيقات تتناول الفساد.

٦٣- وواصل المكتب عمله الواسع النطاق مع الشباب في منطقة المحيط الهادئ، في إطار برنامج المشروع الإقليمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الفساد. وفي أعقاب تنفيذ مختبر شباب المحيط الهادئ للابتكار في مجال مكافحة الفساد، الذي تشارك في عقده المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس شباب المحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظّم مجلس شباب المحيط الهادئ، باستخدام مجموعة أدوات شباب المحيط الهادئ للدعوة إلى مكافحة الفساد التي أُعدت مؤخراً، عدداً من أحداث التوعية والدعوة في فيجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وفي كيريباس وجزر سليمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي أعقاب ذلك، أنتج المكتب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيلماً قصيراً عن أعمال أبطال مكافحة الفساد من الشباب في منطقة المحيط الهادئ.

٤- الأدوات الإلكترونية والمنشورات

٦٤- واصل المكتب إعداد الأدوات والمنشورات المعرفية العالمية على أساس الخبرات العالمية والإقليمية المتراكمة، وما زالت آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية تمثل أحد المصادر الرئيسية لاستبانة المجالات التي يلزم توفير الأدوات فيها. ويستفاد من الاستعراضات أيضاً في جمع المعلومات والأمثلة، وتتيح للمكتب التحقق من القوانين المدرجة في المكتبة القانونية لبوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك") (www.track.unodc.org)، كما تتيح له تحديث تلك القوانين.

٦٥- وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر المكتب المنشور المعنون مجتمع مدني من أجل التنمية: الفرص المتاحة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد وُزعت طبعة مؤتمر من المنشور

على ممثلي الحكومات والمجتمع المدني في المؤتمر الدولي الثامن عشر لمكافحة الفساد المعقود في الدانمرك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. كما أُنتج العديد من المنتجات المعرفية الأخرى عن مواضيع مثل قياس الفساد والرياضة وحماية المبلغين عن المخالفات والنزاهة.

٦٦- ووُزعت منشورات المكتب على نطاق واسع في المؤتمرات وحلقات العمل والأحداث التدريبية ذات الصلة، وكذلك على النظراء وسائر الجهات المعنية خلال الزيارات القطرية أو غيرها من المناسبات المنطوية على بذل الجهود في مجال السياسات العامة والدعوة. وهي متاحة أيضا على الموقع الشبكي للمكتب على الرابط (www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html).

زاي- الأعمال الوقائية الأخرى والمواضيع المستجدة

١- العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيون

٦٧- في عام ٢٠١٨، وفي إطار مشروع "النظر إلى ما هو أبعد: نحو شراكة أقوى مع منظمات المجتمع المدني بشأن المخدرات والجريمة"، ييسر المكتب مشاركة منظمات المجتمع المدني في حلقتي عمل إقليمية عُقدتا لجهات معنية متعددة في جمهورية تنزانيا المتحدة في آذار/مارس وفي السنغال في أيار/مايو. ودعم المشروع أيضا إنشاء ثلاث منصات إلكترونية إقليمية لمكافحة الفساد في المجتمع المدني، يستضيفها في الوقت الحاضر الموقع الشبكي التابع لاتتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (اتتلاف المجتمع المدني).

٦٨- وفي حلقة عمل عُقدت في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، درّب المكتب، بالتعاون مع اتتلاف المجتمع المدني، ٢٧ ممثلا عن المجتمعات المدنية و٢٦ ممثلا عن الحكومات من ١٥ بلدا أفريقيا بشأن تنفيذ الاتفاقية. وأعقب التدريب عقد اجتماع مائدة مستديرة لمدة يوم واحد لمنظمات المجتمع المدني من البلدان المشاركة في المشروع الخاص بتسريع تنفيذ الاتفاقية بهدف متابعة التقدم المحرز بشأن حماية المبلغين عن المخالفات والاشتراء العمومي.

٦٩- وفي إطار برنامج الساحل، واصل المكتب دعمه لخلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع ضم أكثر من ٥٠ صحفياً من جميع أنحاء غرب أفريقيا وكذلك دعم إطلاق منصة إلكترونية.

٧٠- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، تشارك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل إقليمية عُقدت في تونغوا وكُرست لموضوع مراقبة وسائط الإعلام للفساد، وفي استضافة حلقة نقاش مكرّسة للموضوع نفسه في إطار اجتماع القمة لوسائط الإعلام في منطقة المحيط الهادئ الذي عقدته رابطة أبناء جزر المحيط الهادئ. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أنشأ المشروع الإقليمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الفساد ورابطة أبناء جزر المحيط الهادئ شبكة من الصحفيين المعنيين بمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المشروع الإقليمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الفساد مكتب مراجع الحسابات العام للدولة لولاية بوهنباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، كما دعم منتدى شباب المحيط الهادئ لمكافحة الفساد واتحاد الأسفار المقدسة ومجلس الخدمات الاجتماعية في فيجي.

-٢- البرلمانات

٧١- واصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، من أجل تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد.

٧٢- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، حلقة عمل لتوعية أعضاء الجمعية التشريعية في تونغابا بشأن مكافحة الفساد، وتلقّت حلقة العمل دعماً من اللجنة الدائمة لمكافحة الفساد التابعة للجمعية التشريعية.

٧٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نظّم المكتب في تشاد حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ الاتفاقية لفائدة أعضاء الجمعية التشريعية في تشاد، التي أصبحت دولة طرفاً جديدة في الاتفاقية.

-٣- البيئة والأحياء البرية

٧٤- يعمل المكتب حالياً على إعداد سلسلة من الأدلة الرامية إلى التصدي لمخاطر الفساد لدى موظفي السلطات المعنية بإدارة الأحياء البرية، وفي قطاعي مصائد الأسماك والحراجه. وقد أُصدر المنشور المعنون *Rotten Fish: A Guide on Addressing Corruption in the Fisheries Sector* (السمك الفاسد: دليل إلى التصدي للفساد في قطاع مصائد الأسماك) في حدث جانبي نُظّم في إطار الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عُقد في فيينا اجتماع لفريق من الخبراء بغرض وضع دليل لفائدة السلطات المعنية بإدارة الأحياء البرية، والدليل متاح على صفحة المنشورات الخاصة بالمكتب.

٧٥- وواصل المكتب إجراء تقييمات لمخاطر الفساد بهدف دعم تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر الخاصة بالسلطات المعنية بإدارة الأحياء البرية. وكتيجة لعملية إدارة مخاطر الفساد، ساعد المكتب دائرة الأحياء البرية في كينيا على صوغ سياسة لمكافحة الفساد ومدونة لقواعد السلوك بشأن الفساد أُصدرا في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٧٦- وفي آذار/مارس ٢٠١٩، نظّم المكتب في سواكوبوموند، ناميبيا، حلقة عمل لتقييم مخاطر الفساد المتعلقة بمهام المراقبين والمفتشين المعيّنين بمصائد الأسماك بغية متابعة تمرين لتقييم المخاطر في قطاع مصائد الأسماك في ناميبيا أُجري في عام ٢٠١٧.

٧٧- وواصل المكتب أيضاً تشجيع التحقيقات المالية الموازية المرتبطة بالتحقيقات المكتملة أو الجارية بشأن الجرائم ضد الأحياء البرية أو الجرائم المتعلقة بمصائد الأسماك أو الغابات. وشمل ذلك تقديم الدعم للهيئات المكلفة بإنفاذ القانون بشأن استبانة الحالات المرتبطة بالجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، والتي ينبغي إجراء تحقيقات مالية موازية بشأنها، فضلاً عن تقديم التوجيه للمحققين أو المدّعين العامين المسؤولين عن إجراء تلك التحقيقات بشأن تقنيات المحاسبة الجنائية. وقد أُنشئت في بوتسوانا شراكة بين القطاعين العام والخاص لتبادل المعلومات بشأن هذا الموضوع.

٧٨- وسعياً لضمان تبادل المعلومات المستمدة من هذا التوجيه مع الجهات الفاعلة المعنية، يعمل المكتب على إعداد نبذة عن السوابق القضائية ستتضمن معلومات عن كيفية ارتكاب الجرائم ضد الأحياء البرية بغية إتاحة الفرصة لاتخاذ المزيد من الإجراءات المحددة الأهداف لمكافحة تلك الجرائم.

وواصل المكتب المشاركة في فرق العمل المعنية بالتمويل والنقل التابعة لمنظمة (United for Wildlife) "متحدون من أجل حماية الأحياء البرية"، وعرض النتائج الأولية لنبذة السوابق القضائية في اجتماع مشترك عُقد في لندن في أيار/مايو ٢٠١٩.

٤ - حماية الرياضة من الفساد

٧٩- أثناء منتدى الروح الأولمبية الذي عُقد في الأرجنتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أبرم المكتب واللجنة الأولمبية الدولية رسمياً اتفاق شراكة يهدف إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن الملاحقة القضائية في حالات التلاعب بالمنافسات، وتنفيذ دورات تدريبية وطنية وإقليمية مشتركة، وإعداد أدلة وأدوات تحدد المعايير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع المكتب مذكرات تفاهم مع الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، واللجنة العليا للمشاريع والإرث في قطر في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وهو ما عزز الجهود الرامية إلى حماية الرياضة من الفساد والجريمة من خلال أنشطة تستهدف المنظمات الرياضية وممثلي مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية. ووقّع أيضاً اتفاق للتمويل بين المكتب والمديرية العامة لشؤون التعليم والشباب والرياضة والثقافة بالمفوضية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠١٩ بهدف تنفيذ حلقات عمل تدريبية إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٨٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم المكتب الدعم، بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) واللجنة الأولمبية الدولية، لعقد حلقات عمل وطنية لفائدة سلطات من إندونيسيا، وغانا، وقطر، وماليزيا، ونيجيريا، واليابان، وكذلك لممثلي اللجان الأولمبية الوطنية الأوروبية، في إطار حدث عُقد في البرتغال. وساعدت هذه الأنشطة السلطات والجهات المعنية على تعزيز قدراتها على كشف المخالفات في الرياضة والمعاقبة عليها، مع التركيز على التلاعب بالمنافسات وتقديم المساعدة التشريعية وآليات الإبلاغ.

٨١- وأسهم المكتب أيضاً في العديد من أنشطة التوعية، بما في ذلك ندوة النزاهة في الرياضة التي عُقدت في أستراليا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، واجتماع مع الرابطة النمساوية لحماية النزاهة في الرياضة، عُقد في النمسا في آذار/مارس ٢٠١٩، وعرض إيضاحي قدّم في الاجتماع الذي نظّمته المديرية العامة لشؤون التعليم والشباب والرياضة والثقافة بالمفوضية الأوروبية في بلجيكا في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وشارك المكتب أيضاً في الفرقة العاملة المعنية بالرياضة التابعة للاتحاد الأوروبي في بلجيكا في تموز/يوليه ٢٠١٩، وأسهم في الاجتماع السادس للخبراء في إطار المشروع التحليلي بشأن الفساد في الرياضة الذي عقدته وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القوانين في هولندا في أيار/مايو ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، حضر ممثلون عن المكتب الاجتماع التأسيسي لمؤتمر كرة القدم للنساء الذي نظّمه الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ وقدّم المكتب الدعم لمجموعة العشرين بشأن معالجة مسألة الفساد في الرياضة في إطار الاجتماعات والأحداث الجنائية الخاصة بالفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع للمجموعة، والتي عُقدت في فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، واليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ وقدّم عرضاً إيضاحياً عن عمله في مجال الرياضة في دورة الألعاب الرياضية

الأوروبية الثانية التي عُقدت في بيلاروس؛ وحضر الاجتماع العاشر لفرقة العمل العالمية المعنية بالتلاعب بنتائج المباريات، التابعة للإنتربول، الذي عُقد في فرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأخيراً، شارك المكتب في المؤتمر الدولي الثالث بشأن مكافحة التلاعب بالمنافسات الرياضية الذي نظّمه مجلس أوروبا، والذي عُقد أيضاً في فرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٨٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُتيح المنشور الذي أصدره المكتب، والمعنون الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين على الإنترنت بصيغة يمكن تنزيلها باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، عُقد في النمسا اجتماع لفريق من الخبراء بغية إعداد دليل بشأن آليات الإبلاغ في مجال الرياضة، ومن المتوخى جعل الدليل متاحاً على شبكة الإنترنت في أوائل الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

٨٣- وقُدّمت خدمات دعم الأمانة في سياق قرار الجمعية العامة ١٩٠/٧٣ بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقرار المتعلق بإدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب الذي اعتمده لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثامنة والعشرين.

٥- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرمجة في الأمم المتحدة

٨٤- أقر مؤتمر الدول الأطراف بأهمية إدراج منع الفساد في خطط التنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة.

٨٥- وبناءً على ذلك، قدّم المكتب الدعم إلى كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استحداث أداة تدريبية إلكترونية جديدة تُسمى "مكافحة الفساد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وتقوم هذه الأداة جزئياً على التدريبات الشخصية التي تُقدّمها شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بشأن إدماج جهود مكافحة الفساد في برامج الأمم المتحدة والإنجازات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شارك المكتب في حلقة عمل عُقدت في بون، ألمانيا، بهدف تقديم مدخلات في الأداة، كما شارك في تنفيذ النمطة الأولى خلال حلقتي العمل التجريبتين الأوليين المعقودتين في نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٩. ووصلت حلقتا العمل إلى نحو ١٥٠ مشاركاً من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٨٦- وتدعو الغاية ٥ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الدول إلى العمل على "الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما". وقد اختير مؤثران على مدى انتشار الرشوة - وفقاً لما يبره به الناس العاديون وقطاع الأعمال - لقياس التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٥ من غايات الهدف ١٦. وبغية دعم الدول في جهودها الرامية إلى توليد البيانات المستندة إلى التجربة، وبدافع الحاجة إلى تحسين موثوقية مقاييس الفساد القائمة والتثبت من صلاحيتها، اشترك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد دليل الدراسات الاستقصائية للفساد، الذي يهدف إلى تقديم التوجيه للدول بشأن كيفية قياس الرشوة وغيرها من أشكال الفساد بواسطة دراسات استقصائية. وقد أُطلق الدليل في كوبنهاغن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أثناء المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد.

٦- المنظور الجنساني

٨٧- اتساقاً مع خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طبق المكتب المنظور الجنساني بطريقة جامعة. وتلتزم خطة العمل منظومة الأمم المتحدة بأن تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويين القطري والمعيارى. وقد واصل المكتب تحديد الجوانب الجنسانية وإدراجها، بحسب الاقتضاء، في مبادراته الخاصة ببناء القدرات، كما رصد مستوى مشاركة النساء في الأحداث التدريبية.

٨٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقد المكتب في بانكوك، بدعم من السويد، اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن مواصلة استكشاف مسألة استخدام الأبعاد الجنسانية للفساد باعتبارها أحد عوامل التغيير، وتقييم الجهود المبذولة في هذا الصدد. وأسفر الاجتماع عن مجموعة من التوصيات الملموسة ونقاط العمل، وسلط الضوء على أمثلة للنجاح. وفي الوقت الحالى، يوسع المكتب من نطاق هذه النتائج بغرض إعداد منشور أوسع نطاقاً بشأن الاعتبارات الجنسانية والفساد يشمل دراسات حالات وطنية وقسماً يركز أكثر على التحليل، مع ضمان الاضطلاع بالتقييم اللاحق بغية تدعيم المناقشات والتوصيات بالأدلة.

٨٩- وفي اليوم العالمى للمرأة لعام ٢٠١٩، عقد برنامج "كريمجست"، بالشراكة مع حكومة بنما وبدعم من الاتحاد الأوروبي، حلقة عمل لفائدة ١٩ عضواً من أعضاء منظومة القضاء والدفاع العام والوزارات في بنما بغية مناقشة ما للجريمة المنظّمة والفساد من دور وتأثير فيما يتعلق بالمرأة. وخلال حلقة العمل، شدّد مشاركون على الحاجة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء، والصعوبات القائمة في الإبلاغ عن العنف المنزلي، ومشاركة النساء المتزايدة في الاتجار غير المشروع. وأقرّ الحاضرون بما تنطوي عليه وسائط التواصل الاجتماعي من إمكانات لإذكاء الوعي بشأن العنف القائم على نوع الجنس، والحاجة إلى تعزيز التآزر العالمى بشأن الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

٩٠- وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، استحدث المكتب نميطة جامعية بشأن موضوع "الأبعاد الجنسانية للأخلاق" (النميطة ٩ من سلسلة النماط الجامعية بشأن النزاهة والأخلاقيات)، ونميطة جامعية بشأن موضوع "الفساد والأبعاد الجنسانية" (النميطة ٨ من سلسلة النماط الجامعية بشأن مكافحة الفساد).

٩١- وعقد المكتب حدثاً جانبياً بشأن المسائل الجنسانية والفساد في إطار المؤتمر الإقليمي لمكافحة الفساد لأمريكا الجنوبية والمكسيك، الذي عُقد في كارتاخينا، كولومبيا، في أيار/مايو ٢٠١٩. ونظّم هذا الحدث الجانبى نفسه مرة أخرى في إطار المؤتمر الإقليمي لمكافحة الفساد في الجنوب الأفريقي، الذي عُقد في ليفنغستون، زامبيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ثالثاً- إطار تقديم المساعدة ومواردها

٩٢- طلب مؤتمر الدول الأطراف إلى الأمانة، في الفقرات ١٩ و ٢١ و ٢٣ من قراره ٦/٧، أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الجهات المقدمة للمساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، تقديم المساعدة

التقنية إلى الدول الأطراف، وخصوصا البلدان النامية، بناء على طلبها ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل المضي قُدما في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بأشكال منها تقديم مساعدة مصممة حسب الحاجة من أجل المشاركة في عملية الاستعراض الخاصة بالفصل الثاني. ودعا المؤتمر الدول الأطراف وغيرها من الجهات المانحة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية للأغراض المحددة في القرار ٦/٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها. وبالإضافة إلى ذلك، شدّد المؤتمر على أهمية تزويد المكتب بالتمويل الكافي والوافي لتمكينه من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، وشجّع الدول الأعضاء على أن تقدّم تبرّعات كافية للحساب المشار إليه في المادة ٦٢ من الاتفاقية، الذي يُدار في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية.

٩٣- وكما بيّن هذا التقرير، واصل المكتب دعم مبادرات الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، وذلك بالاضطلاع بأنشطة مصممة خصيصا في مجالي التشريع وبناء القدرات، وكذلك باستحداث أدوات تيسر تقديم المساعدة في الواقع العملي. وفي حين شملت تلك المساعدة كامل نطاق الاتفاقية، يركّز هذا التقرير على المبادرات والأنشطة الرامية إلى تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧.

٩٤- وهناك عدّة مشاريع وبرامج عالمية مكّنت المكتب من تقديم الإرشاد والمشورة والخبرة الفنية بمستوى احترافي للدول الأطراف بناء على طلبها. وشملت هذه البرامج والمشاريع، في جملة أمور، ما يلي:

- البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة
- البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات
- البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: في سبيل إشاعة ثقافة تقوم على احترام القانون
- توطيد التعاون في مجال التحقيقات الجنائية والعدالة الجنائية على امتداد درب تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبية وغرب أفريقيا
- المبادرة المشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ

٩٥- ولا يزال التعاون الوثيق مع سائر مقدّمي المساعدة التقنية، وخصوصا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبا هو مذكور في عدة مواضع من هذا التقرير، مثمرا للغاية.

٩٦- وإلى جانب الموظفين المتخصصين العاملين في المقر، اضطلع مستشارو المكتب الإقليميون والوطنيون المعنيون بمكافحة الفساد بدور مفيد في إنجاح مبادرات تقديم المساعدة التقنية. ويرد في مواضع مختلفة من هذا التقرير عرض لما قدّموه من إسهامات في تنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧.

٩٧- وفي الوقت الراهن، يقدم مستشارون عاملون في فيينا (على المستوى العالمي)، وفيجي (منطقة المحيط الهادئ)، وكينيا (لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، وبنما (لأمريكا الوسطى

والكاربيبي)، والسنگال (غرب ووسط أفريقيا)، وتايلند (جنوب وجنوب شرق آسيا) الخبرات الموضوعية السريعة المنال بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية.

٩٨- وبالإضافة إلى ذلك، نفذت شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب مشاريع ميدانية شاملة لمكافحة الفساد في بلدان محدّدة، من بينها إكوادور وإندونيسيا وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسلفادور، وكولومبيا، ومصر، وميانمار، ونيجيريا.

٩٩- وتحظى خبرات المكتب، بما في ذلك خبرته في منع الفساد، بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف وسائر أصحاب المصلحة، وهو ما يجسّده تزايد الطلب على المساعدة أو المشاركة في المبادرات وحلقات العمل. ومن المتوقّع أن يستمر ذلك في ضوء التركيز الموضوعي للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ على أمور منها تدابير المنع.

١٠٠- وفي ضوء هذه الخلفية، يمثّل تقديم المزيد من الدعم الطويل الأجل من جانب الشركاء في التنمية والجهات المانحة الأخرى شرطاً ضرورياً لاستمرار العمل الهام الذي يقوم به المستشارون والموظفون العاملون في المقر الذين يوفرون خبرات متخصصة في مجال مكافحة الفساد.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠١- ولعلّ المؤتمر يودُّ أن يركّز مداولاته على التقدّم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧ والتحديات المواجهة لدى تنفيذهما، وأن يقترح التدابير التي ينبغي اتّخاذها في المستقبل في هذا الشأن. ولعلّ المؤتمر يودُّ أيضاً في هذا الصدد أن يستفيد من استنتاجات وتوصيات دورات الفريق العامل السابقة بشأن المنع، بما في ذلك اجتماعه اللذان عُقدا في فيينا في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ومن ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.^(٧)

١٠٢- ولعلّ المؤتمر يودُّ أن يسلّط الضوء على الحاجة إلى توفير موارد كافية من خارج الميزانية لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن ثمّ، فلعلّ المؤتمر يودُّ أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بمنع الفساد، بما في ذلك من خلال التعاون في المبادرات القائمة وكذلك استحداث مسارات عمل جديدة، وتوفير الموارد المالية، وبخاصة في شكل مساهمات متعدّدة السنوات ومخصّصة بشروط ميسّرة من خارج الميزانية.

(٧) انظر الوثيقتين CAC/COSP/WG.4/2018/5 و CAC/CAC/COSP/WG.4/2019/3.